مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

ملخص الاقتصاد الكلي FINA 353

❖ **تعريف علم الاقتصاد :**

✓ هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته الغير محدودة"

❖ **التحليل الاقتصادي ينقسم إلى قسمين :**

١. **التحليل الاقتصادي الجزئي :**

✓ و يتعامل مع الوحدات الفردية والجزئية في المجتمع، مثل الفرد أو الأسرة والمنشأة أو المنتج أ والسلعة الواحدة والسوق الواحد.

٢. **التحليل الاقتصادي الكلي :**

✓ و يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير مثل الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلا الوحدات الفردية و الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.

❖ **الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي هي :**

١. دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي في الدولة،الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.
٢. يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي
٣. يتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات
٤. كيفية تحديد الدخل التوازني.
٥. تحليل ودراسة الاقتصادية:علقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها
٦. يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات
٧. دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ **تعريف النظرية الاقتصادية :**

✓ هي النظرية التي تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف".

النظرية الاقتصادية تتكون كأي نظرية علمية من :

١. مجموعة من التعاريف التي توضح المقصود من التعبيرات والمفاهيم المختلفة المستخدمة.
٢. مجموعة من الفروض الشرطية والتي تحدد الظروف التي لابد من توافرها حتى تنطبق النظرية.
٣. تتكون من واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية عن كيفية سلوك بعض الظواهر. ولكي تكتمل النظرية فلابد من اختبار هذه الفروض لمعرفة فيما إذا كانت المشاهدات تؤيد الفروض ليتم قبول النظرية، وإن لم يكن ترفض النظرية.

❖ **تعريف السياسة الاقتصادية :**

✓ هي اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة

❖ **أهداف السياسة الاقتصادية الأساسية هي :**

1- العمالة الكاملة.
2- استقرار الأسعار.
3- النمو الاقتصادي.
4- التوازن الخارجي.

❖ **من أنواع المفاهيم الاقتصادية :**

١. **الطلب الكلي :** و هو"إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين".
٢. **العرض الكلي :** و هو "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة".
٣. **التدفق (التيار) :** وهو عبارة عن " التغير خلال فترة زمنية معينة"، فهو كمية لا يمكن قياسها إلا خلال فترة زمنية معينة، أي أنه متغير ذو بعد زمني.
٤. **الرصيد :** و هو "كمية ثابتة في لحظة معينة".
٥. **الدخل :** و هو "تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد".
٦. **الثروة :** و هي "رصيد الفرد في لحظة معينة".
٧. **النموذج الاقتصادي :** و هو "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين".

❖ **أنواع النماذج الاقتصادية :**

1 -النماذج الوصفية
2- النماذج المعيارية
3- النماذج الساكنة
4- نماذج المقارنة
5- النماذج الكلية
6- النماذج الجزئية،

❖ **يمكن توصيف النماذج الاقتصادية الى نوعين :**

١) نماذج رياضية
٢) نماذج قياسية.

- ✓ يتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. فإذا زاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم
- ✓ إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود.
- ✓ الدخل و الإنفاق والاستهلاك تعتبر متغيرات تمثل تدفقات أو تيارات
- ✓ الثروة ورأس المال ومستوى التوظف فتمثل أرصدة محددة في لحظة معينة.
- ✓ تعمل الثروة على تدفق الدخل كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي لتكوين وزيادة الثروة.
- ✓ يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على الإنتاج
- ✓ عندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي

❖ **نموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل يوضح"** العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد (العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي).

❖ **الناتج القومي هو** "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

❖ **الدخل القومي هو** "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

❖ **الإنفاق الكلي** هو "الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد"،
وهي:- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين) قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي). القطاع الحكومي. قطاع العالم الخارجي.

❖ **يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق:**

١) **طريقة الناتج** : تقوم على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام .

٢) **طريقة الإنفاق** : تقوم بجمع كافة الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع.

٣) **طريقة الدخل** : تقوم على إمكانية الحصول على الناتج القومي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج .

❖ **أولا- طريقة الناتج** :

يقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات

❖ **العمليات الغير سوقية هي** العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

❖ **من أنواع العمليات الغير سوقية**

١. **السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق** كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق.

٢. **خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها** هي أيضا خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي، ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.

٣. **الخدمات الحكومية المجانية** كالدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لابد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ولكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لان كثير منها ليس لها مثيل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها. ويستبعد من القاعدة ما يعرف **بنفقات التحويلات** وهي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (معونات الضمان الإجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز والشيخوخة ومعونات ضحايا الحروب وغير ذلك)".

٤. **الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها** كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. تمثل خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها وتعيين الحد الذي يمكن أن تتوقف عنده هذا النوع من الخدمات.

❖ **لتجنب الازدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج القومي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:-**

١. **أسلوب المنتج النهائي** :

وهو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي

٢. **أسلوب القيمة المضافة** :

هي "المساهمة الصافية في الناتج القومي"
ويقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج القومي الإجمالي

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.

❖ **ثانيا طريقة الإنفاق ويتخلص في أربعة أنواع :**

١ـ **الإنفاق الاستهلاكي (القطاع العائلي)**

✓ وهو "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد"

ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث وغيره، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي.. وغيرها.

٢ـ **الإنفاق الاستثماري:**

✓ وهو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص".

أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

❖ **الإنفاق الاستثماري يتضمن ما يلي:**

١ـ الشراء النهائي للعدد والمعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

٢ـ جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية.

٣ـ التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية. فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج القومي الإجمالي، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

✓ تعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك لأن المباني سلع رأسمالية تدر عائدا بتأجيرها .

✓ لا يشتمل الإنفاق الاستثماري على تحويل الأصول والأوراق المالية السائلة من أسهم وخلافه

✓ شراء الأسهم والسندات وإعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة لا يعد استثمارا على المستوى القومي بل مجرد تحويل لملكية أصول موجودة فعلا.

✓ إجمالي الاستثمار ليس هو صافي الاستثمار والفرق بينهما يتمثل في رأس المال الذي هلك في الإنتاج والذي يحل محله استثمار جديد وهو ما يعرف بالاستثمار الإحلالي أو إهتلاك رأس المال.

الاستثمار الإجمالي= الاستثمار الصافي+ الاستثمار الإحلالي (اهتلاك رأس المال)

٤ـ **الإنفاق الحكومي**

✓ هو مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة .

وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات ..إلخ.

أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

٥ـ **إنفاق العالم الخارجي**

✓ يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات".

فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محليا أنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج القومي. و على ذلك يكون:

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي

❖ **ثالثا : طريقة الدخل :**

✓ قيمة الناتج القومي هنا تتجلى في صور (أجور ـ ريع ـ فوائد – أرباح)

❖ **الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حسابات الدخل القومي هي:ـ**

١ـ **الأجور و المرتبات** : وهي جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه"

٢ـ **الأرباح** : وتنقسم إلى قسمين بالشرح .

٣ـ **الإيجار (الريع)** : وهو عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية

٤ـ **الفوائد** : و هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض .

أولا : الأجور والمرتبات :

- ✓ من أهم ملحقات الأجور والمرتبات المساهمة في التأمين الاجتماعي من قبل أصحاب الأعمال ا
- ✓ مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج القومي ولا تعتبر جزءا من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلا.

ثانيا : الأرباح :

وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:-

١ـ **دخل الملاك** : وهو "دخل نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة"

٢ـ **أرباح الشركات** : وهو الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة

❖ **يمكن تقسيم الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة إلى :**

١ـ **ضرائب أرباح الشركات** : وهي الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب

٢ـ **أرباح الأسهم** : هي الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة

٣ـ **أرباح محتجزة** : هي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزامات

ثالثا : الإيجار (الريع) :

وهو يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها ، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

رابعا : الفوائـد :

ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

يختلف صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) عن صافي الناتج بسعر السوق حيث يمثل هذا الأخير صافي الناتج القومي والذي يشتمل على صافي الضرائب غير المباشرة .

١ ـ الدخل القومي الاجمالي (صافي الناتج بسعر التكلفة) = أجور + أرباح + ريع + فوائد
٢ ـ صافي الناتج بسعر السوق = صافي الناتج بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة ـ إعانات
٣ ـ الناتج القومي الإجمالي = صافي الناتج بسعر السوق + اهتلاك رأس المال
٤ ـ إجمالي الناتج المحلي (GDP) = الناتج القومي الإجمالي ـ صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية
= الناتج القومي الإجمالي – (عوائد عناصر الإنتاج المحولة من الخارج ـ عوائد عناصر الإنتاج المحولة إلى الخارج)
٥ ـ الناتج القومي الصافي (NNP)= الناتج القومي الإجمالي ـ اهتلاك رأس المال
٦ ـ الدخل القومي = صافي الناتج بسعر السوق ـ ضرائب غير مباشرة + إعانات
٧ ـ الدخل القومي = أجور + أرباح + ريع + فوائد

❖ **الناتج القومي الإجمالي :**

- ✓ يمثل قيمة كافة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع محليا سواء كان منتجيها مواطنين أو أجانب
  - لا تدخل في حسابات الناتج المحلي جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها بواسطة المواطنين خارج البلاد .
  - للتميز بين الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي نستخدم مخصصات الإهلاك أو ما يعرف بإهتلاك رأس المال .

❖ **الدخل الشخصي** : هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي .

❖ **الدخل المتاح** : هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار .

❖ **الادخار الشخصي** : هو ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمنا الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين .

١ ـ الدخل الشخصي = صافي الناتج بسعر التكلفة ـ ضرائب أرباح الشركات ـ أرباح محتجزة ـ أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات
٢ ـ الدخل المتاح = الدخل الشخصي ـ ضرائب مباشرة على الدخل
٣ ـ الادخار الشخصي = الدخل المتاح ـ الإنفاق الاستهلاكي متضمنا فوائد المستهلكين

❖ **العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي :**

١ـ الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية والمناخية
٢ـ الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات،
٣ـ كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات وبالتالي قيمة الناتج القومي، ولعل أهمها الموارد البشرية.
٤ـ علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي

❖ **الأمور التي يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي الإجمالي لفترتين مختلفتين أو دولتين مختلفتين :**

١- توحيد أساس الحساب وطريقته
٢- الأخذ بنصيب الفرد من الناتج
٣- التحسن في نوعية المنتجات
٤- هيكل الإنتاج وتوزيعه
٥- تعديل الناتج وفق الأسعار

- ✓ الناتج الإجمالي يقيس الناتج الكلي متجاهلا عدد السكان
- ✓ نصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان .
- ✓ الناتج القومي الإجمالي مقياس كمي وليس نوعي و لا يعكس التحسينات التي تطرأ على السلع والخدمات المقدمة خاصة عند المقارنة بين سنوات متباعدة.
- ✓ نوعية السلع المنتجة وطبيعتها لا تظهر في قيمة الناتج لكونه مقياس كمي.
- ✓ تكوين الإنتاج وتوزيعه يؤثر على الرفاهية الاقتصادية ولا يظهر في قيمة الناتج القومي .
- ✓ المتخصصون في حسابات الدخل القومي يكمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع. بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الإنخفاض. وبذلك فهم يقدمون قيمة الناتج القومي وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات. ولكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج القومي فإننا، نعمد إلى استخدام ما يعرف بـ"الارقام القياسية للأسعار".

❖ **الأرقام القياسية للأسعار :**

"هي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة".

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times 100$$

$$\text{متوسط الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{مجموع الأرقام القياسية للأسعار}}{\text{عدد السنوات}}$$

❖ **نظرية التوظف تنقسم إلى قسمين :**

١. **النظرية الكلاسيكية .**
٢. **النظرية الكنزية .**

- ✓ تهتم نظرية التوظف بمدى قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق التوظف الكامل لموارده

❖ **لتحليل توازن الناتج والتوظف يتعين علينا افتراض الآتي:-**

ملحوظة- التعامل مع اقتصاد مغلق لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي.
ملحوظة- عدم وجود حكومة و الأخذ بالمبدأ القائل"دعه يعمل دعه يمر" مادام ذلك كفيل بتحقيق التوظف الكامل.
ملحوظة- إن الادخار هو ادخار شخصي فقط ، أي لا وجود للادخار في قطاع الأعمال.

❖ **أولا : النظرية الكلاسيكية للتوظف :**

- ✓ اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية (التوظف الكامل).

❖ **النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما:-**

١. أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق .
٢. أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلا في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل.

- ✓ هذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على إيمانهم بقانون ساي

❖ **مضمون قانون ساي :**

١. أن عملية إنتاج السلع تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة
٢. و ينص القانون على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به .

- ✓ لم يوافق الاقتصاديون الكلاسيك على أن الادخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي بطالة، ومسندهم في ذلك أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال.
- ✓ الأفراد عادة يفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فلن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء عليه يؤمن الكلاسيك بأن سعر الفائدة كفيل بإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني.
- ✓ يقول الكلاسيك: حتى لو عجزت أسعار الفائدة على إحداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة بإحداث ذلك التوازن، فانخفاض الإنفاق الكلي مثلا يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الإنفاق ويتحقق التوازن.
- ✓ النظرية التقليدية الكلاسيكية ترى أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتيا وتلقائيا بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.
- ✓ قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف، حيث أثبت عدم صحتها نتيجة الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينات من القرن العشرين .

❖ **ثانيا : النظرية الحديثة للتوظف (النظرية الكنزية)**

- ✓ ظهرت النظرية الحديثة للتوظف أو النظرية الكنزية نسبة إلى الاقتصادي "جون مينرد كينز" والتي كانت ذات أهمية كبرى حتى ظهور حالة جديدة مخالفة و هي ظاهرة التضخم الركودي .

❖ **ظاهرة التضخم الركودي** : وهي الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة

- ✓ في عام1936 قدم "كينز" تفسيرا جديدا لكيفية تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" والذي أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة
- ✓ تتعارض نظرية التوظف الحديثة (النظرية الكنزية)مع النظرية الكلاسيكية في كون النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

❖ **تتلخص أهم مقومات النظرية الحديثة فيما يلي:-**

١. عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار .
٢. سعر الفائدة ليس المحدد الرئيسي للاستثمار .
٣. عدم مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل تحقق التوظف الكامل .

- ✓ ترفض النظرية الحديثة (النظرية الكنزية) قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار، حيث أن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.
- ✓ يرى كينز إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال
- ✓ تنكر النظرية الحديثة (النظرية الكنزية)وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل وذلك على أثر حدوث انخفاض في الإنفاق الكلي.
- ✓ نظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاما مشوها بعدم كمال السوق ومقيدا بعقبات عملية وسياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور.
- ✓ يرى كينز أن هناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا با نخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب .
- ✓ يرى كينز أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور.
- ✓ وبرفضنا لنظرة التوظف الكلاسيكية، فإننا نعترف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظف كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي .

مقارنة بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة (النظرية الكنزية)

م	النظرية الكلاسيكية	النظرية الحديثة (النظرية الكنزية)
1	النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتيا وكفيل بتحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل	النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على إدارة نفسه وغير قادر على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل
2	أن العرض يخلق الطلب الخاص به	(عدم ارتباط خطط الادخار وخطط الاستثمار).
3	أن سعر الفائدة كفيل بتحقيق تعادل الادخار مع الاستثمار.	أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر على الاستثمار حيث أن معدل الربح المتوقع هو العامل الحاسم
4	مرونة الأجور والأسعار تكفل إعادة التوازن .	معارضة فكرة مرونة الأجور والاسعار بأن تؤدي إعادة التوازن

❖ **الاستهلاك :**

✓ يعد الدخل المتاح المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك و الادخار

✓ يقسم الدخل بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن الزيادة تتوزع بينهما .

❖ **دالة الاستهلاك** : "هي العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل".

❖ **ينقسم الاستهلاك تبعاً للفكر الكنزي إلى نوعين :**

١. استهلاك تلقائي (مستقل) لا يتأثر بالدخل (حتى لو كان صفرا) .

٢. استهلاك تبعي يتأثر بالدخل ويتبعه في تغيراته .

❖ **وعليه تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:**

$$س = س_0 + س_1 ل$$

حيث أن:-

س : إجمالي الاستهلاك　　$س_0$: الاستهلاك التلقائي (الثابت)　　$س_1$: الميل الحدي للاستهلاك

ل: الدخل المتاح　　س1 ل : الاستهلاك التبعي

✓ ويلاحظ أنه عند المستويات المتدنية من الدخل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، وعليه يكون الادخار سالبا. أما عند المستويات المرتفعة من الدخل فيكون الاستهلاك أقل من الدخل وعليه يكون الادخار موجبا

❖ **نقطة التعادل**: هي النقطة التي يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل

أي عند هذه النقطة ينفق الدخل بأكمله على الاستهلاك، والادخار يكون صفرا.

١. **الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.س)** : وهو عبارة عن نسبة ما ينفق على **الاستهلاك** من الدخل .

٢. **الميل المتوسط للإدخار (م.م.خ)** : وهو عبارة عن نسبة ما ينفق على **الادخار** من الدخل .

٣. **الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.س)**: هو عبارة عن نسبة التغير في **الاستهلاك** نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة .

٤. **الميل الحدي للإدخار (م.ح.خ)** : وهو عبارة عن نسبة التغير في **الادخار** نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة .

✓ يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل.

✓ يتزايد الميل المتوسط للادخار مع كل زيادة في الدخل.

✓ مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح.

✓ الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابتين لا يتغيران مع تغيرات الدخل.

✓ مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.

❖ الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.س) = الاستهلاك / الدخل = س / ل

❖ الميل المتوسط للادخار (م.م.خ) = الادخار / الدخل = خ / ل

❖ الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.س) = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل = △س / △ل

❖ الميل الحدي للادخار (م.ح.خ) = التغير في الادخار / التغير في الدخل = △خ / △ل

❖ م.م.س + م.م.خ =1

❖ م.ح.س + م.ح.خ =1

❖ دالة الادخار خ = - س0 + (1 – س1) ل

لحساب نقطة التعادل جبريا :

١- في دالة الاستهلاك نعوض عن قيمة (ل) ب 1

٢- في دالة الادخار نعوض عن قيمة (خ) بـ صفر

❖ **ملاحظات :**

١. يتزايد كل من الاستهلاك والادخار مع كل زيادة في الدخل.
٢. يتحقق التعادل اذا تساوى الدخل مع الاستهلاك والادخار يكون صفرا.
٣. يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل، وعند التعادل يكون مساويا الواحد الصحيح.
٤. يتزايد الميل المتوسط للادخار مع كل زيادة في الدخل، وعند التعادل يكون مساويا الصفر.
٥. الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابتين لا يتغيران مع تغيرات الدخل.

❖ **العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك :**

١ـ **التقليد والمحاكاة** : يعتبر من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك .

٢ـ **النظرة للادخار** : إن نظرة المجتمع للادخار و وعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك

٣ـ **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع** : تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، و تدخر أقل. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار نسبة أكبر. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. و لذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار.

٤ـ **العوامل الاجتماعية** : العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك.

٥ـ **الثروة** : تنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمار أو الأوراق المالية قصيرة الأجل من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث و تحف وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين فينخفض استهلاكها لفترة من الزمن.

٦ـ **سعر الفائدة** : إن زيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضا قد تؤثر عكسيا. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققا لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل و مستمتعا باستهلاك جزء أكبر من الدخل. ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة علاقة عكسية.

٧ـ **مستوى الأسعار** : مبدئيا تؤدي زيادة الأسعار إلى تخفيض الاستهلاك، ولكن لو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك و نشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

٨ـ **توقعات المستهلكين** : إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلا فسيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس

٩ـ **الضرائب** : تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك والادخار، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي، فزيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار.

❖ **الادخار يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين، وذلك لأسباب عديدة منها:ـ**

١ـ الادخار لتدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة صيفية ..إلخ.
٢ـ الادخار لترك أموال أو عقار أو أي صورة من صور الثروة للأبناء.
٣ـ الادخار لعدم الشعور بالأمان والرغبة في تأمين المستقبل.
٤ـ الادخار رغبة في تكوين ثروة.
٥ـ الادخار حبا في المال فقط واكتنازه.

- ✓ دوافع الادخار تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع .
- ✓ يهدف المستثمرين أساسا إلى تحقيق أكبر عائد مادي ممكن.
- ✓ تتضح أهمية للاستثمار في كونه يمثل حقنا لتيار الدخل/ الإنفاق، وتغيراته تسبب الرواج أو الكساد في الاقتصاد، وعليه فالاستثمار عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير، وسبب للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

❖ **أنواع الاستثمار :**

١ـ **الاستثمار في المخزون** : يعد من أصغر أجزاء الاستثمار، إلا أنه أسرعها تفجرا وتأثيرا على الاقتصاد القومي، وهو يساهم بفعالية في تحريك منحنى الاستثمار .

٢ـ **الاستثمار في تشييد المساكن** : يمثل جزءا هاما من الاستثمارات الكلية، وحركة تشييد المباني تتوقف بدورها على العديد من العوامل

٣ـ **الاستثمار في المصانع والعدد والآلات** : ذو أهمية خاصة لما له من آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي، وما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة

❖ **العوامل الغير دخلية المحددة للاستثمار :**

١ـ **التقدم التكنولوجي**

٢ـ **الزيادة السكانية** : تؤثر الزيادة السكانية على الطلب الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في تشييد المباني السكنية

٣ـ **سعر الفائدة** : الفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر في سبيل الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي .

٤ـ **السياسات الاقتصادية** : قد تكون السياسات الحكومية في صالح المنشآت فتؤدي إلى تخفيض الظروف الصعبة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات .

٥ـ **رصيد السلع الرأسمالية** : كلما كانت المنشآت تمتلك رصيدا أكبر من السلع الرأسمالية وفائضا في الطاقة الإنتاجية ورصيد كبير من السلع النهائية كلما قلل ذلك من الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت.

٦ـ **التوقعات** : إن توقعات رجال الأعمال هي انعكاس للحالة الجارية للنشاط الاقتصادي

٧ـ **الكفاية الحدية لرأس المال** : **وهي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية التي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة هذا الأصل(سعر العرض)**

جدول توضيحي للمقارنة بين العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك والادخار

م	العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك	العوامل الغير دخلية المحددة للاستثمار
1	التقليد والمحاكاة	التقدم التكنولوجي
2	النظرة للادخار	الزيادة السكانية
3	نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع	سعر الفائدة
4	العوامل الاجتماعية	السياسات الاقتصادية
5	الثروة	رصيد السلع الرأسمالية
6	سعر الفائدة	التوقعات
7	مستوى الأسعار	الكفاية الحدية لرأس المال
8	توقعات المستهلكين	ــــــــــ
9	الضرائب	ــــــــــ

❖ **تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد ذي قطاعين**

١. يتحدد التوازن في الاقتصاد ذي قطاعين بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي،
٢. العرض الكلي يتمثل في الدخل أو الناتج والذي ينفق على الاستهلاك والادخار والضرائب .
٣. الطلب الكلي يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي .

العرض الكلي ⟵ الطلب الكلي
الدخل ⟵ الإنفاق
الاستهلاك + الادخار ⟵ الاستهلاك + الاستثمار
الادخار ⟵ الاستثمار

❖ **المستوى التوازني للدخل في قطاعين يتحدد بالشرطين التاليين:ـ**

١. تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي (ل = س + ث).
٢. تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (ث = خ).

❖ **المستوى التوازني للدخل في ثلاث قطاعات يتحدد بالشرطين التاليين:ـ**

١. تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي (ل = س + ث + ح)
٢. تساوي جانب الحقن مع جانب التسرب (ث + ح = خ + ض)

و الطريقتان وجهان لعملة واحدة، فالحصول على التوازن بإحداهما يضمن الحصول على نفس النتيجة باستخدام الطريقة الأخرى.

❖ **حساب مستوى الدخل التوازني في قطاعين :**

$$ل^* = \frac{س_0 + ث_0}{1 - س_1}$$

❖ **حساب الدخل التوازني في ثلاث قطاعات :**

$$ل^* = \frac{س_0 + ث_0 + ح_0 - س_1 ض_0}{1 - س_1}$$

- ✓ يتحدد التوازن بتساوي الدخل مع الانفاق الكلي .
- ✓ يتحدد التوازن بتساوي الادخار مع الاستثمار.
- ✓ مستوى التوازن يتغير استجابة لتغيرات الاستهلاك أو الاستثمار .
- ✓ الاستهلاك أكثر ثباتا واستقرارا من الاستثمار .
- ✓ للإنفاق الاستثماري تأثير مضاعف على الدخل يعرف بأثر "المضاعف"
- ✓ كلما زاد الميل الحدي للادخار انخفضت قيمة المضاعف، وكلما انخفض زادت قيمة المضاعف .
- ✓ علاقة المضاعف بالميل الحدي للادخار علاقة عكسية
- ✓ علاقة المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك علاقة طردية
- ✓ **تعريف المضاعف** : هو معامل عددي يوضح عدد الوحدات التي يتغير بها الدخل أو الناتج القومي الصافي نتيجة تغير الاستثمار بوحدة واحدة . أي أن:-

$$\text{المضاعف } (م) = \frac{\Delta ل}{\Delta ث} = \frac{1}{1 - س_1}$$

- اختلفت الآراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن .
- يرى التقليديون أن الاقتصاد يحقق التوازن دائما عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائيا إلى وضعه مرة أخرى .
- النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.
- لو وزادت إحدى مكونات الطلب الكلي وزادت مكونات العرض يحدث ما يطلق عليه **الفجوة التضخمية** .
- **للقضاء على الفجوة التضخمية** لابد من تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.
- لو انخفضت إحدى مكونات الطلب الكلي وانخفضت مكونات العرض يحدث ما يطلق عليه **الفجوة الانكماشية** .
- **للقضاء على الفجوة الانكماشية** يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

❖ **الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي:-**

١. العمالة الكاملة
٢. استقرار الأسعار
٣. النمو الاقتصادي
٤. التوازن الخارجي

❖ **التضخم :**

✓ هو الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار

❖ **أنواع التضخم من حيث إشراف الدولة على التضخم :**

١. **التضخم المفتوح** : يتمثل في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل من الحكومة.
٢. **التضخم المكبوت** : التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية

❖ **أنواع التضخم من حيث حدة التضخم :**

١. **التضخم الجامح** : هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم **اللولب المرذول** وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.
٢. **التضخم الزاحف** : جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء و يؤدي إلى التضخم الجامح .

❖ **أنواع التضخم من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :**

١. **التضخم المستورد** : وهو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إلى الدولة من خلال الواردات.
٢. **التضخم المصدر** : ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

❖ **أنواع التضخم من حيث الضغط التضخمي :**

١. **تضخم جذب الطلب** : ارتفاع الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج .
٢. **تضخم دفع النفقة** : استمرار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية نتيجة نفقات الإنتاج (أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات)، حيث يعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الأجر".

❖ **آثار التضخم :**

١. **تأثير التضخم على الدخل** : يضر التضخم بعض فئات المجتمع بينما يفيد البعض الآخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار
٢. **تأثير التضخم على المديونية** : يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن
٣. **تأثير تضخم على ميزان المدفوعات** : للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات
٤. **تأثير التضخم على النمو الاقتصادي** : التضخم الشديد والسريع يضر بالنمو الاقتصادي، أما التضخم البطيء المعتدل فقد يكون دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة.

❖ **البطالة :**

١. هي تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق
٢. هي عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون و لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق .

✓ يعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظف الكامل ومستوى التوظف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه.

❖ **أنواع البطالة :**

١. **البطالة الاحتكاكية** : هي البطالة التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى وعليه تنشأ البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) نتيجة طبيعة السوق الديناميكية ونقص المعلومات سواء للباحثين عن عمل أو أصحاب الأعمال.
٢. **البطالة الهيكلية** : هي البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق.
٣. **البطالة الموسمية** : بطالة تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي .
٤. **البطالة الدورية** : البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة نتيجة الركود فهي بطالة ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية المتضمنة انخفاض في الطلب الكلي
٥. **البطالة المقنعة** : بطالة مستترة غير ظاهرة تعني وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية ويستخدم البعض البطالة المقنعة لتفسير الزيادة في سكان الريف عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي (الدول النامية الزراعية ذات التكدس السكاني).

❖ **العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس) :**

- ✓ لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في أي اقتصاد .
- ✓ رفع مستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي .
- ✓ عندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة.

❖ **منحنى فليبس :** هو المنحنى الذي يوضح العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة .

❖ **إذا أردنا الحصول على الاستثمار يكون: :**

$$ث = خ + (ض - ح)$$

- ✓ للبقاء على توازن الميزانية لابد أن يكون الإنفاق الحكومي مساويا للضرائب

❖ **نص نظرية الميزانية المتوازنة :**

- ✓ إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة فإن مستوى الدخل القومي سيتغير بنفس المقدار مهما كانت قيمة التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب .

❖ **حساب الدخل التوازني في ثلاث قطاعات :**

$$ل^* = \frac{س_0 + ث_0 + ح_0 - س_1 ض_0}{1 - س_1}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي

$$م ح = \frac{\Delta ل}{\Delta ح} = \frac{1}{1 - س_1}$$

مضاعف الضريبة

$$م ض = \frac{\Delta ل}{\Delta ض} = \frac{- س_1}{1 - س_1}$$

- ✓ مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح
- ✓ هذا ما يؤكد أن تغير الإنفاق الحكومي وتغير الضريبة بمقدار متساوي سوف يؤدي إلى تغير الدخل بنفس المقدار.

❖ **السياسة الاقتصادية تنقسم إلى قسمين :**

١. **سياسة مالية :**

- ✓ يقصد بها استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم .
- ✓ السياسة المالية تتمثل في المبادرة باستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب أدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية .
- ✓ تخفيض الضريبة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس في حالة زيادة الضريبة .

٢. **سياسة نقدية :**

- ✓ يقصد بها الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظف عن طريق عرض النقود .

❖ **النقود** : هي الشيء الذي يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم مقياسا للقيم ومستودعا لها

❖ **خصائص النقود** :

١. مقياس للقيمة
٢. وسيط للتبادل
٣. مخزنا للقيمة
٤. وسيلة للدفع الآجل.

❖ **أنواع النقود** :

١. **النقود السلعية** : تتمثل في السلع التي كانت فيما مضى تتمتع بالقبول العام كالأغنام أو الحبوب أو الصوف..
٢. **النقود الورقية وتنقسم إلى** :
   ١) **نقود نائبة** : تتمثل في شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنوك .
   ٢) **نقود ورقية وثيقة** : تتمثل في الأوراق المصرفية "البنكنوت" والتي تحمل تعهدا بالدفع وتصدر عن طريق البنك المركزي.
   ٣) **نقود ورقية إلزامية** : وهي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية دون الحاجة إلى رصيد معدني.
١. **النقود المصرفية** : تتمثل في الشيكات المصدرة من قبل البنوك ويتعامل بها الأفراد من واقع ودائعهم البنكية.

❖ **النظام البنكي أو المصرفي ينقسم الى قسمين** :

١) **البنوك التجارية** : هي البنوك المرخص لها بتعاطي الأعمال والخدمات المصرفية وهي حلقة الوصل بين المقرض والمقترض
٢) **البنك المركزي** : وهو المؤسسة الحكومية التي تتصدر قمة النظام المصرفي وتتولى إدارة العمليات النقدية الهامة للدولة

فالبنك المركزي هو الذي ينظم إصدار العملة وينظم عمليات الائتمان ويراقبها وينظمها ويرسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية للدولة .

- ✓ السياسة النقدية يتولاها البنك المركزي ويؤثر بها على مستوى الدخل والتوظف من خلال التأثير على عرض النقود.
- ✓ **ويقصد بعرض النقود** : مجموع عرض النقود المصدر للتداول مضافا إليها مجموع الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة .

❖ **تستخدم السلطات النقدية عدد من الأدوات والوسائل، من أهمها**:

١) **سياسة السوق المفتوح** :

- ✓ تتمثل سياسة أو عمليات السوق المفتوح في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية .
- ✓ عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة تنخفض الكمية المعروضة من النقود نتيجة لقيام أفراد المجتمع بشراء تلك السندات .
- ✓ في حالات التضخم، تسعى السلطات النقدية إلى بيع السندات .
- ✓ في حالات الانكماش فإن السلطات النقدية أو البنك المركزي يسعى إلى شراء السندات من السوق المفتوح للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة.

٢) **سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع**:

- ✓ تعتبر هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على إمكانات البنوك للإقراض
- ✓ نسبة الاحتياطي النقدي المطلوب هي ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع .
- ✓ إذا كان هدف السلطة النقدية هو التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي.

٣) **سياسة سعر البنك (سعر الخصم)**:

- ✓ هي السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية
- ✓ سعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي .

٤) **سياسة الإغراء أو التأثير الأدبي**:

- ✓ تسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعد التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار

السياسة الانكماشية	السياسة التوسعية
هي السياسة التي تلجأ إليها الدولة في حالات التضخم بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظف الكامل وهي إما :	هي السياسة التي تلجأ إليها الدولة لعلاج حالات الانكماش بزيادة الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وليس أكثر، وهي إما:
١ـ سياسة مالية انكماشية في حال التضخم	**١ـ سياسة مالية توسعية في حال الانكماش**
١ـ تخفيض الإنفاق الحكومي . ٢ـ زيادة الضرائب . ٣ـ تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا.	١ـ زيادة الإنفاق الحكومي . ٢ـ تخفيض الضرائب . ٣ـ زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا .
٤ـ سياسة نقدية انكماشية في حال التضخم	**٥ـ سياسة نقدية توسعية في حال الانكماش**
١ـ بيع السندات الحكومية في السوق المفتوح . ٢ـ رفع سعر البنك (سعر الفائدة) . ٣ـ رفع نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع .	١ـ شراء السندات الحكومية من السوق المفتوح . ٢ـ تخفيض سعر البنك (سعر الفائدة) . ٣ـ تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع .

((تم بحمد الله تلخيص الاقتصاد الجزئي FINA 353 لعـــــام 1437))

كل ما أرجوه دعوة بظهر الغيب لوالدتي رحمها الله

أخوكم / صالح الزهراني